Adab Al-Rafidain

https://radab.mosuljournals.com

Chinese Determinants In The Middle East After 2011

Ali Shaker Al-Abody

M.A. Student/ College of Political Science / Alkufa University

Basel Muhsun Al-Muhana

Asst. Prof./ College of Political Science / Alkufa University

Article information

Article history:
Received January 10. 2023
Reviewer January 18. 2023
Accepted January 21, 2023
Available online September1 , 2023

Keywords:
America
Middle East
Rivalry
China

Correspondence:
Ali Shaker Al-Abody
alialabody188@gmail.com

Abstract

China still faces complex external challenges in the present time and in the future; so we must strengthen our military relations abroad to raise the level of military cooperation, expand the areas of international military cooperation, continue reforms in some areas to stimulate the vitality of military diplomacy, launch military diplomacy with Chinese characteristics, and use this to protect state sovereignty and security of the homeland and maintain reconciliation.

Accordingly, the Chinese determinants in the Middle East region lie in the security and military field, in cooperation with the countries of the region in their need for advanced military technology, the development of Arab-Chinese military cooperation, support for military manufacturing and the joint manufacture of weapons and spare parts to benefit from the Arab market to sell its products, within the framework of mutual relations.

DOI: 10.33899/radab.2023.180056, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المحددات الصينية في منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2011

علي شاكر العبودي * باسل محسن المهنا **

المستخلص

مازالت الصين تواجه تحديات خارجية معقدة في الوقت الحالي والمستقبل، على حد سواء، فعلينا تعزيز علاقاتنا العسكرية. للارتقاء بمستوى التعاون العسكري، وتوسيع مجالات التعاون العسكري الدولي، ومواصلة الإصلاحات في بعض المجالات لتحفيز حيوية الدبلوماسية العسكرية، وإطلاق الدبلوماسية العسكرية ذات الخصائص الصينية، واستخدام ذلك لحماية سيادة الدولة وأمن الوطن والحفاظ على مصالحه ، بناء على ذلك تكمن المحددات الصينية في منطقة الشرق الأوسط في المجال الأمني والعسكري، في التعاون مع دول المنطقة بحاجتها إلى التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، وتطوير وتنمية التعاون العسكري العربي الصيني، ودعم التصنيع الحربي والتصنيع المشترك للأسلحة وقطع الغيار للاستفادة من السوق العربية لتصريف منتجاتها، في إطار العلاقات المتبادلة.

* طالب ماجستير / كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

** استاذ مساعد / كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

الكلمات المفتاحية : التنافس ؛ الصين ؛ الشرق الاوسط ؛ امريكا

المقدمة:

كان الاهتمام الصيني في البداية موجها نحو الوضع الداخلي الامني والعسكري ، وكذلك الاقتصادي والسياسي ، لكن بعد أن بلغ الاقتصاد الصيني مرحلة متقدمة وضعته في مصاف الدول الكبرى ، من حيث أرقام الدخل والادخار والاحتياطات الأجنبية من العملة الصعبة والتجارة الدولية ، فلا بد أن تواكب القوة العسكرية الصينية الوضع الاقتصادي الذي يحتاج إلى تدعيم عسكري. فعلى الرغم من أولوية الأداة الدبلوماسية في تحقيق الأهداف والمصالح القومية للصين، إلا أنه أصبح هناك قناعة جازمة لدى قادة الصين بأن الأداة العسكرية أصبحت آلية محورية في أداء دور رئيس في دعم الأهداف والمصالح القومية للصين وتأكيدها.

رغم أن الصين تعد إحدى القوى العالمية الواعية والمؤثرة على الساحة الدولية إلى حد كبير، إلا أنها لم تصل بعد الى نقطة التكامل في قدراتها الشاملة، ولاسيما من منظور قدرتها التكنولوجية والعسكرية رغم الجهود الكبيرة المبذولة لتطويرهما في عام 2016، فاعلنت الصين عن صغر حجم مشاركتها في سوق السلاح الدولية ، وتماشياً مع سياسة الانفتاح وتطوير الفكر الاقتصادي الصيني، فقد واكبه تطور مماثل في الصناعات العسكرية الصينية حتى يمكنها أن تحصل على نصيبها من سوق السلاح العالمي ، أدى ذلك إلى الانفتاح للحصول على التقنيات الحرجة والحديثة ، من منطلق السعي لتحديث صناعاتها العسكرية ، من خلال التعاون على عدة مسارات ، مسار التصنيع المشترك ، ومسار الحصول على تقنيات التسلح الحديثة من الشرق والغرب، ولاسيما روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وذلك من أجل نقل التقنيات المتقدمة في توطينها وصولاً إلى تقنية صينية.

مشكلة الدراسة:

في خضم أزمات الشرق الأوسط اللامتناهية ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام الوسيط الأهم والأقوى بين الوسطاء الدوليين لحل الأزمات ، ولاسيما النزاع بين العرب ودولة الاحتلال الإسرائيلي. ورغم تباين الإدارات الأمريكية في وساطتها بين مدّ وجزر، واختلاف الأدوار ، تارة كوسيط منحاز يسعى للظهور بصورة المعتدل ، وأطواراً كوسيط منحاز بشكل واضح نحو الجانب الإسرائيلي، تشكل لدى الجانب العربي قناعة بأن أمريكا غير قادرة على تحقيق السلام في المنطقة. تبع ذلك اعتقاد بعجزها عن أداء دور الوسيط النزيه بين العرب ودولة الاحتلال الإسرائيلي، فضلا عن اتهامها بخلق أزمات في أماكن مختلفة وذلك من خلال اتباع أمريكا لسياسة "الفوضى الخلاقة"، الأمر الذي ترتب عليه زيادة في تأزيم الأوضاع في الشرق الأوسط على مدار سنوات طويلة ، وخلق أزمات لا تنتهي. فلا يكاد يخمد وهج أزمة حتى يشتعل لهيب أزمة أخرى ، وهكذا دواليك. من هنا برزت الحاجة إلى طرف جديد يمتلك القدرة على التأثير وأداء دور الوسيط النزيه وأن يحوز على ثقة الأطراف كافة . فظهرت الصين لتسد الفراغ وتؤدي هذا الدور ، وقد تجلى ذلك من خلال مواقفها الأخيرة ، ولاسيما بعد الحرب على غزة في مايو ٢٠٢١.

تهدف هذه الورقة للإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: هل الصين قادرة على أداء دور في صنع السلام في الشرق الأوسط في الوقت الذي عجزت أمريكا عن ذلك؟ هذا التساؤل ستتم الإجابة عليه من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

1-ما اهمية المحددات الصينية في منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2011 ؟

٢- هل يشكل العامل الاقتصادي الصيني دوراً في خلق حالة من الاستقرار في المنطقة؟

٣- ما مقومات وأساليب الصين لاستحداث وسائل جديدة لحل النزاعات في الشرق الأوسط؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات السابقة من حيث:

١- توضيح المحددات الصينية الامنية منها والعسكرية في منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2011.

2-شرح وتوضيح أهمية السلام في الشرق الأوسط بالنسبة للصين .

٢- توضيح الدور الاقتصادي الذي رسمته الصين لتعزيز علاقاتها مع الشرق الأوسط وخلق الاستقرار.

٣- دراسة مقومات وأساليب الجانب الصيني التي تؤهله لاستحداث وسائل جديدة لحل النزاعات في الشرق الأوسط.

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة الفرضيات الآتية:

1-العلاقات الصينية - الأمريكية يمكن أن تسهم في حل المشكلات الاقتصادية في الدولتين.

2- كثير من دول العالم ترى كلما كانت الصين مستقرة ازدادت فرص السلام العالمي.

3-حلت طبيعة العلاقات الصينية - الأمريكية محل الحرب الباردة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في البحث عن محددات أمنية وعسكرية و أساليب جديدة لحل النزاعات في الشرق الأوسط. سيتم ذلك من خلال اختبار فرضية لجوء الصين للتعاون والتنمية الاقتصادية كأساس لإيجاد أساليب جديدة لحل النزاعات ، كما تختبر الدراسة قدرة الصين على أداء دور في صنع السلام في الشرق الأوسط . وسيتم ذلك من خلال تطبيق منهج الدور على السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط.

المحددات الصينية في منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2011

إن المحددات الصينية في منطقة الشرق الاوسط تُعدُّ من أهم التفاعلات وأكثرها تأثيراً في السياسة الدولية، لما يمتلكه طرفا العلاقة من عناصر قوة ، تتيح لهما التأثير المباشر في كثير من مناطق العالم ، التي باتت تتأثر بشكل واضح بنتائج وتداعيات هذه العلاقة ، فمخرجات التفاعلات الناتجة عن طبيعة هذه العلاقة وتعقيداتها ، لا تقف حدود تأثيرها في مصالح وسياسات الدولتين فحسب ، بل يمتد ليطال النظام الدولي بمجمله.

سنتطرق في هذا البحث الى المحددات الصينية في منطقة الشرق الاوسط و توضيح أثر هذه المحددات على الشرق الأوسط وعلى الشأن الصيني .سنقسم هذا البحث الى محورين وهما كالآتي:

المحور الاول: المحددات الامنية.

المحور الثاني: المحددات العسكرية.

المحور الاول: المحددات الامنية

إن المصالح والأهداف الصينية في منطقة الشرق الأوسط في المجال الأمني والعسكري، في التعاون مع دول المنطقة بحاجة إلى التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، وتطوير وتنمية التعاون العسكري العربي الصيني ، ودعم التصنيع الحربي والتصنيع المشترك للأسلحة وقطع الغيار، للاستفادة من السوق العربية لتصريف منتجاتها ، في إطار العلاقات المتبادلة.

تخوف بكين من وصول صدى الثورات العربية إلى أراضيها ، خاصة عندما نشرت نداءات مجهولة الهوية عبر الانترنت تحث على الاحتجاجات مستلهمة ما حدث من انتفاضات عربية وخرجت مظاهرات فى عدد من المدن الصينية فى 20 شباط 2011 عرفت بالاحتجاجات الصينية من أجل الديمقراطية أو " ثورة الياسمين " واستمرت شهراً كاملاً.[1]

وتخشى الصين كذلك من سيطرة الأحزاب في دول الشرق الأوسط خوفا من أن يشكل ذلك تصعيدًا لحراك عدد من الحركات الانفصالية في الصين وعلى رأسها المسلمون ، ويحارب بعض أفراد الأقليات الصينية المسلحة الموجودة في الصين الى جانب المعارضة في سوريا ومنهم متشددون صينيون من قومية الأيغور[*] منهم من انضم إلى صفوف تنظيم داعش[*] وآخرون يقاتلون إلى جانب الجماعات الأخرى ، ناهيك عن وجود فرع للحزب الاسلامى التركستاني [*]في سوريا الذي أعلن عنه عام 2014 وتتخوف الصين من انتقال هؤلاء الصينين

---

[10] د. محمد الأمير أحمد عبدا لعزيز, محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية, المركز الديمقراطي العربي, جامعة اسيوط, مصر,2018, مقال منشور على الرابط https://democraticac.de/?p=56124

[*]الاويغور: يُعرف الأويغور على أنهم مواطنون في منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم في جمهورية الصين الشعبية. تُعدُّ هذه الأقلية واحدة من بين 55 أقلية عرقية معترف بها رسميًا في الصين. ترفض الحكومة الصينية فكرة عدّهم من السكان الأصليين، ولا تعترف بهم إلا على أنهم أقلية إقليمية داخل دولة متعددة الثقافات.

[*] تنظيم داعش الارهابي: تنظيم الدولة الإسلامية وكانت تُسمى بـ الدولة الإسلامية في العراق والشام والذي يُعرف اختصاراً بـ داعش، وهو تنظيم مسلَّح يتبع فكر جماعات السلفية الجهادية وشبه دولة سابقة غير معترف بها دوليًا، ويهدف أعضاؤه -حسب زعمهم- إلى إعادة «الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة»، ويوجد أفراده وينتشر نفوذه بشكل رئيس في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في مناطق دول أخرى مثل جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان وموزمبيق والنيجر. وتزعَّم هذا التنظيم أبو إبراهيم القرشي حتى مقتله في فبراير 2022. ولحقه أبو الحسن الهاشمي القرشي ابتداءً من مارس 2022 حتى مقتله في 30 نوفمبر 2022، وقد أعلن التنظيم تنصيب أبو الحسين الحسيني القرشي خلفًا له.

[*]الحزب الإسلامي التركستاني (بالأويغورية: تۈركستان ئىسلام پارتىيسى) هي منظمة مسلحة ايغورية انفصالية تدعو إلى إنشاء دولة إسلامية في إقليم شينجيانغ، شمال غرب الصين، شارك الحزب في الحرب الأهلية السورية كـ مرتزقة لتركيا، كما استعانت تركيا بميليشيات الحزب ضد الأكراد في ديار بكر. تم تصنيفها من قبل الأمم المتحدة عام 2002 كمنظمة إرهابية، كما أدرجت واشنطن علناً حركة شرق تركستان الإسلامية على قائمة التنظيمات الإرهابية في 27 أغسطس 2002، عقب زيارة قام بها إلى الصين نائب وزير الخارجية ريتشارد ارميتاج، إلا أنها درجت على لفت النظر نحو ما تعتبره استغلالاً للنظم القانونية والتربوية من قبل بكين لسحق عرقية الإيغور. مؤسس وزعيم التنظيم هو حسن محسوم، قتل برصاص الجيش الباكستاني يوم 2 أكتوبر 2003.

لتنفيذ عمليات مسلحة في داخل الصين وكان ذلك احد دوافع الصين لإقرار قانون لمحاربة الإرهاب في كانون الاول 2015 وهو قانون يمنح الصين الحق في القيام بعمليات لمكافحة الإرهاب في الخارج إذا وافقت الدول المعنية الصينية. [2]

إن التحدي الأكبر الذي سيواجه الصين والولايات المتحدة على حدٍ سواء هو اقتسام المصالح المشتركة في الاستقرار والأمن، في إطار امتداد المنافسة بينهما، والذي جعل الشرق الأوسط ساحة جديدة لتصفية الحسابات بين أمريكا والصين . فتزايد النفوذ الصيني في الشرق الأوسط سيوازيه تراجع في قدرة أمريكا على لجم الصعود الصيني الذي تسعى لاحتوائه. هذا سيمهد الطريق لدول الشرق الأوسط للاستفادة من التغيير في ميزان القوى، الذي بدوره سيعطي الصين فرصة أكبر لتطبيق سياستها في حل الأزمات وتنفيذ مشاريعها الاقتصادية في المنطقة، مما قد يجلب لدول الشرق الأوسط الاستقرار المنشود، وبالتالي يكسر دوامة الفوضى، ويؤسس لمستقبل جديد مبني على السلام الدائم والشامل والتنمية التي تؤدي للازدهار الذي بدوره يصنع الاستقرار حسب الرؤية الصينية.

ترى الصين وجوب إيجاد تصور جديد للأمن يكمن في التعاون الأمني الجماعي المتبادل والدائم، وأن يبنى ذلك على أساس احترام سيادةِ الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (لاسيما التدخل العسكري)، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وأن يترافق ذلك مع تعاون اقتصادي كبير وعميق. فالأمن الفردي المطلق للدول يتعارض مع السياسة التي تطرحها الصين والتي تتمثل بالأمن الجماعي.[*] هذا عدا ما قد يسببه الأمن المطلق لدول أخرى من حالة من الخوف وفقدان الأمان. لذلك تسعى الصين لخلق وسائل جديدة للتعاون في الجانب الأمني بموازاة غيره من جوانب التعاون.وضمن هذه الرؤية، تسعى الصين لخلق تحالفات مع دول المنطقة، الأمر الذي يعزز الأمن الجماعي. وتركز الصين على التطور الاقتصادي المبني على الاحترام المتبادل، إذ ترى وجوب إيجاد حلول طويلة الأمد، وحلول لا تتأتى بالتدخل العسكري بل بالوسائل السلمية. وتدعم الصين تعزيز قوة الدول في المنطقة لأن الدول الضعيفة أو الفاشلة لا تستطيع أن تواجه التحديات، وقد تشكل تهديداً لنفسها ولغيرها من الدول. فالقائد القوي، والجيش والمؤسسات القوية، تصنع مستقبلاً واضحاً للتطور الاقتصادي وتساعد مؤسسات الدولة القوية على إيجاد حلول للمشاكل المختلفة لها وللمنطقة كلها.[3]

إن من مصلحة الصين أن تتمتع منطقة الشرق الأوسط بالاستقرار لحماية المصالح الصينية في المنطقة، وهذا سبب يدعم ثقة الجانب العربي والشرق أوسطي بأن الصين صادقة وجادة في سعيها لتحقيق السلام. في هذا الجانب، تسعى الصين لإيجاد توازن في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، وتتلخص سياستها بأنها تحاول أن تحتفظ بعلاقات صداقة مع الجميع وألّا تعادي أحداً. لذلك هي تسعى لعلاقات قوية مع الدول على اختلافها واختلاف مكانتها وقوتها، فلا تفرق بين دولة كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة. على وفق الرؤية الصينية، فان من شأن سياسة كهذه أن تخلق جواً من السلام والاستقرار والازدهار والتطور في المنطقة. [4]

على سبيل المثال، لو تم تكريس الاتفاق الصيني-الإيراني لإعطاء الصين أوراق قوة إضافية للتأثير في المنطقة، فستستطيع الصين استخدام العلاقة القوية مع إيران التي نجمت عن توقيع مذكرة التفاهم بينهما للجم طموحات إيران النووية التي تُخيف بعض الأطراف في الشرق الأوسط كدول الخليج العربي والكيان الإسرائيلي مثلاً. ويمكنها أن تستعمل هذه الورقة للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي على قضايا مختلفة ، قد يكون من بينها إيجاد حلول للنزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين على قاعدة رؤية الصين للأمن الجماعي . من هنا نرى كيف يمكن للصين ، من خلال علاقاتها المتداخلة والاتفاقيات التي تبرمها مع الأطراف المختلفة، أن تكون الطرف القوي القادر على إيجاد الحلول وتقديم الضمانات في القضايا الشائكة في المنطقة ، ستصبح إيران ممراً للنفوذ الصيني والروسي لمواجهة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وقد بدأت الصين فعلياً بأخذ دور في أزمات الشرق الأوسط ولاسيما القضية المحورية الأهم، وهي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، من خلال طرحها استضافة مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع في بكين، والبحث عن سبل جديدة ومختلفة لحل النزاع في إطار ما شرعته الأمم المتحدة لحل هذا النزاع، وهو حل الدولتين وتسعى الصين إلى التأثير في قضايا الشرق الأوسط من خلال بلورة مبادرة تشمل المنطقة كلها ، وتهدف لحل النزاعات الأهم بين دول المنطقة على أساس من الاحترام المتبادل، والتأسيس لشراكة في السلام والتنمية المتبادلة تساعد على إيجاد حلول وتفاهمات سياسية بين دول المنطقة.[5]

---

[2] محمد الامير احمد عبد العزيز, المصدر السابق, ص115.

[*][3] الامن الجماعي: إنّ مصطلح الأمن الجماعي مكون من كلمتي "الأمن" و "الجماعي". فيعرف المعجم الكافي الأمن على أنه "مصدر أمِن: - الاطمئنان من الخوف. 'الأمن الداخلي': صيانة النظام واحترام القانون. 'الأمن العام': إدارة عامة مهمتها السهر على توطيد الأمن والسلام في البلاد. 'الأمن الدولي': حال دولة بالنسبة إلى =المنظمة التي تنتمي إليها من حيث أن تضمن سلامة أراضيها ونظام الحكم فيها من التدخل الأجنبي."وكذلك بالعودة إلى المعجم الكافي فورد تعريف كلمة جمع مصدر كلمة جماعي، أي "الجماعة من الناس: الأفراد المجتمعون.

[4] سعد عزت, الصين وامن الشرق الاوسط , الشروق , صحيفة الشروق المصرية,2020, للاطلاع على الرابط: تاريخ الزيارة 2022/8/17 https://bit.ly/3v6sfTz

[4] المصدر نفسه.

[5] باتريشيا كيم , اعتماد سياسة متعددة الاوجه حيال المنافسة الامنية الامريكية الصينية , مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الاوسط, 2021, للاطلاع على الموقع : تاريخ الزيارة 2022/8/17 https://bit.ly/3Mg10M2

ستظل مصالح الكيان الصهيوني العنصر الأهم في سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط. لهذا، سيظل الجانب العربي، ولاسيما المحور الممانع منه أو ما يعرف بمحور المقاومة [*]والمتمثل بسوريا، حزب الله، وبعض الفصائل حماس والجهاد، وأهمها حركة حماس، يرى في أمريكا وسيطاً غير نزيه، مما سيزيد من سعيه لإيجاد وسيط بديل. في هذه الحالة، ستكون الصين البديل الأنسب والأقوى والأجدر لقيادة أي تحرك نحو إيجاد حلول لمشاكل الشرق الأوسط عامة، والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي خاصة .[6]

اثارت سيطرة تنظيم الدولة في العراق والشام (التنظيم داعش الارهابي) على اجزاء واسعة من الاراضي العراقية في 10 حزيران2014 اهتمام الكثير من دول العالم ومنها الصين التي اعربت عن قلقها من تدهور الوضع الامني في العراق ، وانسجاما على رغبتها في الحفاظ على مصالحها في العراق قامت باتخاذ خطوات عملية وجادة في هذا المجال مثل اعلانها دعم الحكومة العراقية في جهودها لمكافحة الارهاب والحفاظ على الامن في البلد ودعوتها لاتخاذ اجراءات ملموسة لحماية المؤسسات الصينية وعامليها في العراق ، ودعوة العراقيين الى توحيد صفوفهم اذا ما ارادوا القضاء على تنظيم داعش الارهابي[7] ، وتشعر الصين أن انتشار الحركات الانفصالية والارهابية في منطقة الشرق الاوسط ومنها العراق والتصدي لها قد يوجه الانظار نحو اقليم شينغيانغ – يوغور ذي النزعة الانفصالية والذي تسكنه غالبية مسلمة وهو الامر الذي قد يترك تأثيراً على الامن القومي للصين ويؤثر على استقرار الاوضاع فيها ، فضلا عن أن الصراعات الداخلية بنوعيها الديني والعرقي والاقليمية في الشرق الاوسط يمكنها أن تؤدي الى تراجع حجم الاستثمارات والبضائع الصينية في المنطقة.[8]

اذن وبما ان الصين تواجه تهديداً محتملاً في المناطق الشمالية الغربية من اراضيها، واعتقادها بأنها يمكن أن تكون الهدف القادم للارهاب الدولي لذا نجدها قد أيدت جهود الولايات المتحدة في حملتها ضد الارهاب وسعيها لتجفيف منابعه ومصادر تمويله ، فضلاً عن مصادقتها على الاتفاقية الدولية[*] لقمع تمويل الارهاب. [9]

إن خشية الصين من الإرهاب تنبع أساساً من احتمالية انتقال الإسلام السياسي الجهادي[*] الى مقاطعة شينغيانغ - يوغور ومنها الى مناطق الصين الأخرى في حال فشلت الولايات المتحدة في محاربته والقضاء عليه ، لذا نجد الصين كانت من ضمن الدول التي استغلت الولايات المتحدة هواجسها في امكانية انتصار الإسلام السياسي الجهادي ودفعها للالتفات حول استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الارهاب.[10]

وتحدد الصين توجهاتها المستقبلية تجاه العراق في نقاط عدة ابرزها :استمرارية تعزيز التعاون في مجال الطاقة ، وتشجيع التعاون في المجال العسكري ، وتقديم خبراته المختلفة في مجال مكافحة الارهاب ، ومما سيسهل هذا التعاون افتتاح الملحقية العسكرية العراقية في الصين ، إن العراق اذا ما أراد تعزيز علاقته بالصين فإنه مدعو الى اتباع عدد من الخطوات التي يمكن أن توصله الى غايته ومسعاه وهي:[11]

1-استثمار جهده الدبلوماسي والأمني من أجل التنسيق مع الصين او وضع مجموعة من الترتيبات الامنية وتبادل الخبرات والمعلومات عن نشاط الجماعات الارهابية ، ولاسيما أن الصين يساورها قلق من احتمال انتقال هؤلاء الى أراضيها .

2-استغلال علاقته بالصين للانضمام الى منظمة شنغهاي للتعاون[*] التي تولي القضايا الامنية اهمية خاصة من خلال تبادل المعلومات بين اطرافها ، وانشاء مراكز لمكافحة الارهاب ، فضلاً عن قضايا التعاون الاقتصادي والسياسي .

---

[*]6محور المقاومة :اسم أطلقته على نفسها الدول التي تعارض السياسة الأميركية في العالم العربي وتؤيد حركات التحرر الوطني العربية. وهذا المحور مؤلف من دول هي سوريا وإيران وحركات هي حزب الله في لبنان. كما تعد القوات الشيعية العراقية وحركة الحوثيين جزءا من المحور. يهدف هذا التحالف الذي تقوده إيران إلى معارضة مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة.

0 حسن فحص, الاتفاق الصيني الايراني وصراعات جديدة تنتظر المنطقة, المصدر السابق:
https://bit.ly/36IQ36E

70 رحن لوعان محسن, العلاقات العراقية – الصينية : دراسة في الجانب الاقتصادي بعد العام 2003 ، بحث ترقية مقدم الى(معهد الخدمة الخارجية ، وزارة الخارجية العراقية) ، 2015, ص 35,36.

80Qian Xuewen , China s Energy Cooperation with Middle East Oil – Producing Countries , Journal of Middle Eastern and Economic Studies , vol . 4 , no. 3 , September (2010) , p. 6 .

9 0 مدين علي ، حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية : بحث في المكانيات والتحديات مع اشارة خاصة الى مستقبل دورها في الشرق الوسط ، مجلة دراسات 35 استراتيجية ، مركز البحوث والدراسات الستراتيجية ، جامعة دمشق ، عدد 19 – 20 ، حزيران ، 2006 ، ص 181 – 182 .

[*]اتفاقية تمويل الإرهاب رسميا الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب هي معاهدة تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى تجريم أفعال تمويل الإرهاب عام 1999.

100 ابتسام محمد العامري, توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعدعام 2003,قضايا سياسية,الناشر: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية, العدد 48,العراق, 2017, ص34.

[*]السلم السياسي الجهادي: مصطلح أطلق منذ نهاية الثمانينيات على بعض جماعات الإسلام السياسي والتي تتبنى الجهاد منهجاً للتغيير، تم بروزه كتيار فكري مميز في عهد أنور السادات، يعلن هذا التيار أنه يتبع منهج سلف المسلمين الأوائل وأن الجهاد أحد أركانه.

110 رحمن لوعان محسن , المصدر السابق, ص101.

3-تشجيع الشركات الصينية في قطاع الانشاءات والبنى التحتية والكهرباء والاتصالات والاعمار على العمل في العراق مع توفير ضمانات لهذه الشركات لنجاح عملها .

4- إمكانية الاستفادة من تجربة الصين في معالجة مشكلة انخفاض مناسيب المياه في انهاره الرئيسة ، واستخدام التقنيات الحديثة في ترشيد استهلاك المياه ، واتباع الاساليب الحديثة في الزراعة اذ لدى الصين نظام للبحث والتطوير الزراعي هو الاكبر في العالم.[12]

5-تشجيع التبادلات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين من اجل تعميق فهم مشترك لقضايا البلدين ، وتبادل وجهات النظر عن القضايا الاقليمية بما يعزز الثقة المتبادلة ما بين الطرفين .

6-استثمار علاقته بالصين للحصول على دعمها في المحافل الاقليمية والدولية من خلال اعتماد آليات ثابتة ومستقرة لتوثيق علاقات البلدين على اسس من الشفافية والتكافؤ والاحترام والمنفعة المتبادلة.

7- تشجيع الصين على فتح قنصلية في البصرة يمكنها ان تضطلع بمهمة تقديم الخدمات القنصلية للشركات الصينية الموجودة بشكل كبير في جنوب العراق .

8- تعزيز التعاون في المجالات الثقافية من خلال زيادة عدد المنح والزمالات الدراسية لطلاب البلدين

9-الاستفادة من تجربة الصين في مكافحة الفساد والفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وحل ازمة السكن

10 -اقامة شراكة استراتيجية ما بين البلدين.

المحور الثاني: المحددات العسكرية

بالنسبة للعامل العسكري، يمثل العامل العسكري أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وتعد القوة العسكرية من المرتكزات المتغيرة، وذلك بسبب تبدل أدوات الحرب والخطط النفسية والإعلامية أو ما يسمى بالحرب الباردة[*]، وهي كذلك ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمرتكزات الاخرى كالمساحة والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، والسكان، والعوامل التكنولوجية التي أدت إلى تحولات أساسية في مفهوم القوة. وتسعى الصين الآن إلى تطوير القوة العسكرية كأداة من أدوات الدولة، و تهدف من ذلك التطوير الى تحقيق خمسة أهداف، الهدف الأول، الحفاظ على نظام الأمن من خلال الحفاظ على الحزب الشيوعي ، والثاني الحفاظ على السلامة الإقليمية. أما الهدف الثالث، فيتمثل في تحقيق الوحدة الوطنية، وذلك من خلال التركيز على تايوان فيتعين على الصين"احتواء تايوان الانفصالية[13]" . يُعدُّ وضع تايوان الحالي مسألة مُستعصية الى الآن على الحل السلمي، بمعنى أن هنالك صراعات حادة ما زالت تجري حول تايوان، وفي داخل تايوان أيضاً في أوساط متعددة، بعضها تابع لقوى خارجية، والبعض الآخر يدافع بضراوة عن مكاسبه الطبقية، والسياسية، والاقتصادية التاريخية المتراكمة منذ عهد استقلال البر الصيني.

"مسألة تايوان" وُلدت مع ولادة جمهورية الصين الشعبية المستقلة عن الاستعمار، والمحرِرَة لأراضيها، بينما بقيت تايوان تراباً صينياً وإن ترفض القمة الحاكمة فيها العودة للوطن الأُم، وبرغم أن حُكَّامُها آثروا البقاء على مساحة صغيرة ومحاصرة بالمياه من كل جانب ولا اتصال لها باليابسة في مواجهتهم للصين الكُبرى والضخمة!

الوضع في تايوان خلّفته الحرب الأهلية الصينية. وبالتالي هي مسألة صينية داخلية بحتة، ولا تمت بصلةٍ لأي قوىً خارجية لعبت على حبلها بالتهريج، بغية إلحاقها بالغرب جغرافياً ولغةً وسياسةً وثقافة وحضارةً و.. في المجال العسكري والأمني أيضاً كاستحكام عسكري معادٍ للصين وفي سعي لإضعاف مكانة بكين.

---

[12] المصدر نفسه,, ص105.

[*]منظمة شنغهاي للتعاون: هي منظمة دولية سياسية واقتصادية وأمنية أوراسية. أسست في 15 يونيو 2001 في شانغهاي، على يد قادة ست دول آسيوية؛ هي الصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان. وقع ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون في يونيو 2002، ودخل حيز التنفيذ في 19 سبتمبر 2003. كانت هذه البلدان باستثناء أوزبكستان أعضاء في «مجموعة شانغهاي الخماسية» التي أسست في 26 أبريل 1996 في شانغهاي.

[13] رحمن لوعان محسن , المصدر السابق, ص106.

[*]الحرب الباردة: هو مصطلح يُستخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم من فترة منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات.

عندما أسست جمهورية الصين الشعبية، في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 1949، هرب جزء من عسكريي وإداريي حزب "الكومنتانغ" إلى جزيرة تايوان الصينية، بعد فشلهم الذريع في الحرب الأهلية، وبادروا، ككل منشق ومرتد وخائن لوطنه، للتحالف مع الأجنبي / الأمريكي، الذي تلقفهم بسرعة البرق، وعمّق فيهم مشاعر العداء اتجاه وطنهم الصيني، وتمكن مِن حَرف بوصلتهم الصينية لتغدو غربية تارة، ويابانية في أخرى لبعضهم، في غيرها برتغالية أيضاً، وهَلُمَّ جَرًّا.[14]

في هذا الوضع اشتهر إداريو تايوان بصفتهم الانفصالية، ولاسيّما وأن الغالبية الساحقة من البلدان لم تعترف على أنهم دولة، فجمهورية الصين الشعبية تشترط في علاقاتها مع عواصم العالم الاعتراف بها وحدها كممثل شرعي ووحيد للصين والصينيين، وعلى هذا الأساس فقدت تايبيه عنصراً هاماً من عناصر العالمية، ولم تقبل بها منظمة الأمم المتحدة عضواً فيها، ولم تتمكن تايوان من ممارسة الدبلوماسية والسياسة مع دول المَعمورة التي بادلت بر الصين السفارات والتنسيق السياسي والأمني والعسكري وغيره من صور التبادل بين الدول المستقلة والسيّدة، التي تتمتع بعضوية رسمية ونافذة في الأُمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي للأُمم المتحدة، وتم بالتالي تحويل سفارات تايوان السابقة في أقطار العالم الى ممثليات تجارية واقتصادية فحسب ، ذلك أن حكومة البر الصيني هي المعترف بها دولياً، وهي التي تعقد المعاهدات والاتفاقات بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للصين والصينيين حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب التي تناهض النظام الاشتراكي الصيني والاشتراكية عموماً[15] . هذا يعني في القانون الدولي بأن التطور التاريخي السياسي قد أفضى إلى تأكيد بكين عاصمةً للصين برمتها براً وجَزائِرَ، وبأن حكومتها هي الممثل الشرعي الوحيد للصينيين. ولا يجب على أحد أن ينسى أو يتناسى بأن مسألة تايوان إنما تخضع لمبادئ البيانات المشتركة الثلاثة التي وقَّعت عليها حكومتا الصين وأمريكا في سنوات 1972 و 1979 و 1982، والتي أوصلت إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين العاصمتين وتطبيع علاقاتهما، وإعادة مسألة تايون إلى موضعها الأصلي كبقعة صينية تخضع للصين الأُم سلماً، وليتواصل الشعب الصيني في ضفتي مضيق تايوان مع بعضهما البعض دون عوائق، ومنعاً لتدخل أية قوى أجنبية في شؤون الصينيين، عملاً بالمبدأ الدولي الشهير القائل بعدم جواز تدخّل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

في حين إن الهدف الرابع يكمن في تحقيق الأمن البحري، فهناك اهتمام متزايد في الصين للتركيز على الدفاع عن"الحقوق والمصالح البحرية " فالصين في حاجة إلى استغلال الموارد البحرية لاستغلالها في التنمية الاقتصادية، فالصين تريد ان يتم ترسيم الحدود البحرية مع جيرانها، وبالتالي الاتفاق على التحكم في الموارد تحت سطح البحر، ولاسيما النفط، أما الهدف الخامس، فهو السعي الى تحقيق الاستقرار الإقليمي ، وذلك من خلال المحافظة على بيئة خارجية مستقرة لمواصلة التنمية الاقتصادية للصين.[16]

لقد كان التكوين ذو القطبية الثنائية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة سنة 2011يتمحور بصورة رئيسة على الخط الفاصل بين نوعين من الإيديولوجية والنظام السياسي ، ومن ثم تكون معسكران كبيران بينهما هما: المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وفي المرحلة التالية ظهرت كتلتان عسكريتان ، وكتلتان إقتصاديتان منعزلتان تماما، وإذا نظرنا إلى هيكل القوة، نجد أن عدو الصين كان واضحاً في تشكيل ثنائية القطبية في مرحلة الحرب الباردة ، وكان من مظاهر هذه أن الولايات المتحدة الامريكية قررت انتهاج استراتيجية الاحتواء الإتحاد السوفياتي في ضوء نظرية الاحتواء لـ" جورج كينان"[(*)]، ثم كان حتما ظهور توازن القوى ، وسياسة القوة ، ونظرية الإرهاب، بالقوة العسكرية النووية.[17]

ومنذ نهاية الحرب الباردة، يكمن هدف استراتيجية الأمن الشاملة للدول كافة في السعي وراء الحصول على أكبر عدد ممكن من الحلفاء وشركاء التعاون ، وقد انعكس هذا الوضع على العلاقات الصينية الأمريكية ، وحدثت تغييرات جوهرية في علاقات القوتين مع بعضهما البعض، لأنها غيرت التشكيل الاستراتيجي الدولي والوضع الاستراتيجي، وقد أصبحت سياسة الصين الخارجية تتسم بالاستقلال والسيادة ، وبنقطتين أساسيتين هما: تطوير علاقات تعاون سليمة مع الدول الكبرى كافة ، ثـــــانيهما: تطوير علاقات تعاون المنفعة المتبادلة مع

---

[14] جيم هوغاند، ما وراء الوجه الظاهر للصين المزدهرة، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد18, 2010,ص187.

[15] كاتسوهيكو سويتسوجو، تحالفات الطاقة في اسيان والتعاون الاقليمي نظرة موحدة ألمن الطاقة، في كتاب: الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2012،ص251.

[16] M. Taylor Fravel, "China's Search for Military Power", The Washington Quarterly, Summer 2008.

[17(*)]جورج كينان: (ولد 16 فبراير 1904 - مات 17 مارس 2005) كانَ ولسنوات عضواً في قسم الشؤون الخارجية للولايات المتحدة. ومُخططٍ للسياسات الخارجية في أواخر الأربعينيات والخمسينيات، ولقد عُدَّ «مهندسَ» الحرب الباردة بدعوته لاحتواء الاتحاد السوفييتي. أحد أسلافه، جورج كينان، كان مستكشفاً وكاتباً.

[0] امين شلبي السيد, الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الامريكية ,مجلة السياسة الدولية, العدد165, مؤسسة الاهرام, مصر, القاهرة, ص28.

الدول النامية ، وتشمل الدول المنافسة للصين أساسا، ثم دول قارة آسيا بشكل عام وباقي دول العالم بشكل أعم، على وفق ما تقتضيه المصالح الاستراتيجية للصين، وبعبارة أخرى، فإن استراتيجية الصين الأمنية لما بعد الحرب الباردة قائمة على السلام والتعاون.[18]

إذن فالتغير الذي لحق ببنية النظام العالمي بإنتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات الصينية - الأمريكية في إطار جديد، إذ برزت الولايات المتحدة الامريكية بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأصبح شاغل الفكر الإستراتيجي فيها هو كيف تحافظ على مثل هذا الوضع الفريد والإبقاء عليه لأطول مدة ممكنة، ومنع أية قوة من تحديه أو المشاركة فيه ، ومن أهم من عبّروا عن هذا الفكر هو " زينبغو"، حيث عالج الصين ضمن قارة آسيا التي عدّها رقعة الشطرنج الكبرى" والقارة الحاسمة فيما يتعلق بالمحافظة للولايات المتحدة الامريكية على وضعها المتفوق عالمياً ، إذ عُدَّ بريجنسكي الصين من اللاعبين الاستراتيجيين، ومن ثم يمكنها تحدي الولايات المتحدة في منطقتها والعالم، ولم يكن الأمر مقصورا على التغير الذي لحق بالنظام الدولي وعلاقات القوي فيه، وإنما رافقه تطور نوعي في عدد من السياسات الصينية المحلية والإقليمية والدولية، المتصلة بقضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة للسياسية الأمريكية، على الرغم من أن "جوزيف ناي"[*] يقلل من قدرة الصين على تحدي الولايات المتحدة الامريكية فيرى أن الطريق لا يزال أمامها طويلاً لتنافس قوة الولايات المتحدة الامريكية نتيجة للتحديات التي يواجهها الصعود الصيني.[19]

وقد كان التنافس العسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يرتكز في منطقة الشرق الاوسط بالأساس لما تمثله هذه القارة من أهمية.

ويلاحظ بشكل عام على المحدد العسكري للصين ما يأتي:[20]

- أن الصين لم تتجاهل قدراتها العسكرية في خضم سعيها لتحقيق نمو اقتصادي، بل إنها اهتمت بتطوير القدرات العسكرية والاستفادة من الخبرات العالمية وكسر البيروقراطية والاستعانة بالتكنولوجية الحديثة في المجال العسكري من أجل بناء قوة عسكرية صينية متطورة وقادرة على رد أية هجمات عدائية عليها وقادرة على حماية مصالحها، وهذا ما يثير قلق جيرانها والدول الكبرى.
- كما أنه بالرغم من التطور الكبير في القدرات العسكرية الصينية، لكنها لا تزال غير قادرة على تحدي قوات الولايات المتحدة الأمريكية. وإن كانت القوات البرية والجوية والبحرية الأمريكية عددها أقل من نظيرتها الصينية إلا أن مستوى التدريب والكفاءة والقدرة بالنسبة للقوات الأمريكية يفوق بكثير القوات الصينية.
- وزيادة القدرات العسكرية الصينية يؤدي إلى إثارة قلق جيرانها كاليابان وتايوان التي كثيرا ما ينظر إليها على أنها منشقة عن الصين.
- أن سعي الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية وبالأخص القدرات البحرية التي تمكنها من حماية مصالحها في بحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي، فهذه البحار كثيرا ما تثير قضايا نزاع مع الدول المجاورة للصين والدول الكبرى، كقضايا السيادة على هذه البحار وكيفية استغلال ثروات هذه البحار.[21]

فبحر الصين الجنوبي يربط الشرق الأوسط بمنطقة القارة الهندية بشمال شرق آسيا وتمر به ثلث الشحنات البحرية العالمية بقيمة 7 تريليون دولار، أي 15 ضعف قناة بنما وثلاثة أضعاف قناة السويس، ويحتوى على 7 مليار برميل نفط كاحتياطي محتمل، و900 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. وهذا يشكل هاجسا لدى الولايات المتحدة فيما يمكن أن يحل به بشأن حريتها في الملاحة، فمنذ نهاية الحرب الباردة كانت أمريكا هي القوة الكبرى في المحيط الهادئ بمساعدة من حلفائها وأبرزهم اليابان وكوريا الجنوبية، في الوقت الذي كانت فيه الصين تصعد كقوة إقليمية محتملة تحاول سد نقاط ضعفها الحدودية، وأصبح بحر الصين الجنوبي منطقة توتر.[22]

---

[18] وليد سليم عبد الحي, المكانة المستقبلية للصين, ط1, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, الامارات, 2000, ص185.

[19] عمار شرعان، مرجع سابق، ص 95.

[*] جوزيف ناي: أمريكي وأستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد. أسس بالاشتراك مع روبرت كوهين، مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية. وتولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني. اشتهر بابتكاره مصطلحي القوة الناعمة والقوة الذكية وشكلت مؤلفاته مصدراً رئيساً لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما.

[20] عمار شرعان، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، مرجع سابق، ص 95.

[21] وي وي زانج , الاصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, سلسلة دراسات عالمية , العدد 11, ابو ظبي, بلا تاريخ, ص75.

[22] في لنغ ونغ, العلاقات الصينية الامريكية, ترجمة: الياس بلكا, مجلة كلية الملك خالد العسكرية, العدد94, 2008.

الخاتمة

خلاصة القول يمكن أن نضع مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات من خلال هذا البحث وهي كالاتي:

اولا: الاستنتاجات

1. هناك مجموعة من المحددات والدوافع التي تتحكم في شكل ونوع العلاقة القائمة بين الطرفين الصيني والأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بمميزات وخصائص مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في المرحلة السابقة وتتحكم تلك المحددات سواء الداخلية منها والخارجية في كبح العلاقة القائمة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية.
2. إن المعطيات المستجدة على الساحة الدولية تمثلت بعدم رغبة الولايات المتحدة بنمو وتطور الصين ولا زالت مستمرة باتباع سياسة الاحتواء خوفاً على مصالحها ولصعوبة حضورها في دول شرق آسيا بالشكل الذي تريده , ونتيجة لذلك فإن أمامها بدائل تتمثل في ضرورة احباط مساعي الصعود الصيني.
3. و شن حرب وقائية ضد العدو وهو أمر صعب تحقيقه أو من خلال اتباع اساليب تضعف من النمو الصيني وهذا امر مستبعد لانه يضر بالجانب الامريكي .
4. إن البديل الآخر للاساليب يرتبط بفكرة تشتيت الخصم واضعافه من خلال قلب انظمة الحكم الموالية له وإثارة الخلافات بينهما وايصال اشخاص موالين للادارة الامريكية الى سدة حكم تلك الانظمة .
5. على الرغم من العلاقات الاقتصادية الجيدة بين الولايات المتحدة والصين، والتنسيق الأمني في قضايا الإرهاب ووجود نقاط أخرى مشتركة انطلاقاً الاعتماد المتبادل بين الدولتين فإن الولايات المتحدة تبدي قلقاً من تغير النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب تكون الصين أحد أقطابه.
6. إن جميع المحددات كان لها دور في تحديد سياسة الصين في منطقة الشرق الأوسط ولكن بدرجات متفاوتة. إلا أن العامل الداخلي الأكثر وضوحًا في التأثير كان هو العامل المرتبط "بالتنمية الاقتصادية" التي تبنتها الصين منذ أواخر السبعينيات.

ثانيا: المقترحات

1- نقترح بان تكون للصين قوة صاعدة تسعى للوصول الى مرتبة القوى العظمى من خلال تبنيها لاستراتيجيات تمكنها من التأثير في حركة التفاعلات الدولية في القرن الحالي وفي الوقت ذاته تقر بوجود قوة عظمى أخرى مهمة هي الولايات المتحدة الامريكية لها مصالح حيوية في جميع انحاء العالم يتعين على الصين احترامها ولكن بالقدر نفسه الذي تحترم به الولايات المتحدة الامريكية المصالح الصينية اقليمياً ودولياً ولا تغيب عن الرؤية الصينية امكانية حدوث خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو درجة من درجات التناقض والتضارب في المصالح ولكنها ترى بأن مثل تلك الخلافات يمكن التعامل معها بالطرق الدبلوماسية وبعيدا عن اساليب الصراع والمواجهة المباشرة مع القوة الامريكية.

2-إن الاستراتيجيات المتعارضة التي تتبعها كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يجب ان تؤكد سعي كل طرف منهما الى الحفاظ على حجم المصالح الحيوية المتنامية في مناطق مختلفة من العالم بل الاهم من ذلك هو امتداد رقعة تلك المصالح وتشابكها في بؤر متعددة ومشتركة للطرفين الصيني والأمريكي وهو ما يستدعي التفاهم الاستراتيجي حول نقاط الاختلاف لمنع تحول العلاقة بينهما الى صراع محتدم تتضارب فيه المصالح والتوجهات التي من الممكن ان تهدد أمن واستقرار القارة الآسيوية بمجملها .

3- يجب ان تكون دعوة الصين لعالم متعدد الاقطاب تؤكد رغبة الصين للتحول الى قوة عظمى او على الاقل بناء تحالف استراتيجي مع قوى كبرى تنهي بذلك عهد الاحتكار الأمريكي للهيمنة والنفوذ على النظام الدولي القائم بل ان دعوة الصين لتغيير النظام المالي العالمي ومؤسساته السابقة انما يدل على الاستراتيجية التي تدعمها مجموعة من السياسات التي تهدف الى نقل الصين الى مكانة القوى العظمى الموازنة للطرف الامريكي في المرحلة المقبلة .

4- إن العلاقات الصينية الامريكية يجب ان تسير على وفق معادلة مركبة مكونة من عناصر متآلفة ومتناقضة يحكمها قانون المنفعة لذا فانه من الممكن توقع الاسوأ بالدرجة نفسها التي يمكن بها توقع الافضل ويبدو ان المشهد المستقبلي لتلك العلاقة هو مزيج من التعاون والصراع .

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=283783

1. ابتسام محمد العامري, توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعدعام 2003,قضايا سياسية,الناشر: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية, العدد 48,العراق, 2017.
2. امين شلبي السيد, الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الامريكية ,مجلة السياسة الدولية, العدد165, مؤسسة الاهرام, مصر, القاهرة.
3. باتريشيا كيم , اعتماد سياسة متعددة الاوجه حيال المنافسة الامنية الامريكية الصينية , مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الاوسط, 2021, للاطلاع على الموقع : https://bit.ly/3Mg10M2
4. جيم هوغاند، ما وراء الوجه الظاهر للصين المزدهرة، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد18, 2010.
5. د. محمد الأمير أحمد عبد العزيز, محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية, المركز الديمقراطي العربي, جامعة أسيوط, مصر,2018, مقال منشور على الرابط https://democraticac.de/?p=56124
6. رحن لوعان محسن, العلاقات العراقية – الصينية : دراسة في الجانب الاقتصادي بعد العام 2003 ، بحث ترقية مقدم الى(معهد الخدمة الخارجية ، وزارة الخارجية العراقية) ، 2015.
7. سعد عزت, الصين وامن الشرق الاوسط , الشروق , صحيفة الشروق المصرية,2020, للاطلاع على الرابط: https://bit.ly/3v6sfTz
8. في لنغ ونغ, العلاقات الصينية الامريكية, ترجمة: الياس بلكا, مجلة كلية الملك خالد العسكرية, العدد94, 2008.

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=283783

9. كاتسوهيكو سويتسوجو، تحالفات الطاقة في اسيان والتعاون الاقليمي نظرة موحدة ألمن الطاقة، في كتاب: الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2012.
10. مدين علي ، حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية : بحث في المكانيات والتحديات مع اشارة خاصة الى مستقبل دورها في الشرق الوسط ، مجلة دراسات 35 استراتيجية ، مركز البحوث والدراسات الستراتيجية ، جامعة دمشق ، عدد 19 – 20 ، حزيران ، 2006 .
11. وليد سليم عبد الحي, المكانة المستقبلية للصين, ط1, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, الامارات, 2000.
12. وي وي زانج , الاصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, سلسلة دراسات عالمية , العدد 11, ابو ظبي, بلا تاريخ.

First: Arabic Sources

1. Ibtisam Muhammad Al-Amiri, ***Chinese policy directions towards Iraqafter 2003, political issues,*** publisher: University of Al-Nahrain, Faculty of Political Science, No. 48, Iraq, 2017.
2. Amin Shalabi Al-Sayed, ***The Chinese Rise is a Threat to the United States of America,*** International Policy Journal, Issue 165, Al-Ahram Foundation, Egypt, Cairo.
3. Patricia Kim, ***Adopting a Multifaceted Policy Concerning US-Chinese Security Competition***, Malcolm Kerr Carnegie Middle East Center, 2021, for information on the website: https://bit.ly/3Mg10M2
4. Jim Hogand, ***Behind the Face of a Thriving China***, Asharq Al-Awsat Journal, London, No. 18, 2010.
5. Dr. Muhammad al-Amir Ahmad Abd al-Aziz, ***Determinants of Chinese Foreign Policy towards the Syrian Crisis***, Arab Democratic Center, Assiut University, Egypt, 2018, article published on the link https://democraticac.de/?p=56124
6. Rahan Luan Mohsen, ***Iraqi-Chinese Relations: A Study in the Economic Side after 2003***, a promotional research submitted to (Foreign Service Institute, Iraqi Ministry of Foreign Affairs), 2015.
7. Saad Ezzat, ***China and Middle East Security***, Al-Shorouk, Egyptian Newspaper Al-Shorouk, 2020, for more information see the link: https://bit.ly/3v6sfTz

8. Fi Leng Weng, ***Sino-US Relations,*** Translated by: Elias Balka, Military Journal of King Khalid College, Issue 94, 2008. The link: http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=283783

9. Katsuhiko Suetsugu, ***Energy Alliances in ASEAN and Regional Cooperation: A Unified View of Energy Security,*** in the book: China, India and the United States of America on Energy Resources, Emirates Center for Studies and Research Strategy Research, Abu Dhabi, 2012.

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=283783

10. Medien Ali, ***The Future of China's Role in International Politics: A Study of the Possibilities and Challenges, with Special Reference to the Future of Its Role in the Middle East***, Journal of Strategic Studies 35, Center for Research and Strategic Studies, University of Damascus, Issue 19-20, June, 2006.

11. Walid Salim Abdel-Hay, ***The Future Position of China***, 1st Edition, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Emirates, 2000

12. Wei Wei Zhang, ***Economic Reform in China and its Political Implications***, Emirates Center for Strategic Studies and Research, International Studies Series, Issue 11, Abu Dhabi, undated.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Qian Xuewen , China s Energy Cooperation with Middle East Oil – Producing Countries , Journal of Middle Eastern and Economic Studies , vol . 4 , no. 3 , September (2010).

2.M. Taylor Fravel, "China's Search for Military Power", The Washington Quarterly, Summer 2008.